العرب
الأحد 2021/11/07
السنة 44 العدد 12233

قطاع الزراعة ركيزة الاقتصاد في تونس ضحية أخرى للفساد

احتكار اللوبيات للأسمدة وتكلفة الري الباهظة يعمقان متاعب صغار المزارعين

فشلت الحكومات المتعاقبة بعد ثورة 2011 في إعطاء الأهمية الكاملة لقطاع الزراعة في النهوض بالاقتصاد، خاصة حين عجزت عن مواجهة مختلف مظاهر الفساد في القطاع المتمثلة في كيفية توريد وتوزيع البذور والأسمدة وموضوع المياه، وهو وضع تضرر منه صغار المزارعين الذين يمثلون شريحة كبيرة في القطاع.

قطاع منهك

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس – لم يسلم قطاع الزراعة الذي يعد ركيزة أساسية للاقتصاد في تونس من تغول الفساد، وعلى العكس يعد أهم وأخطر بؤره التي بدأت تنكشف للعلن معالم المتورطين فيه خلال السنوات الأخيرة.

وأعلنت محكمة تونس العاصمة منذ أيام الاحتفاظ بوزير الزراعة السابق سمير بالطيب وسبعة مسؤولين للتحقيق في شبهات فساد مالي، في خطوة تعكس جدية الحكومة الجديدة برئاسة نجلاء بودن التي وضعت محاربة الفساد ضمن أولوياتها.

وتتضمن الدعوى القضائية وجود شبهة ارتكاب جرائم مخالفة تتعارض مع قوانين الصفقات العمومية، وغسيل أموال عبر اقتناء معدات لوزارة الزراعة.

رضا بن محمد

وسائل التغذية غير صحية هو شكل من أشكال الفساد أيضا

عادل الهنتاتي

من أخطر مشاكل قطاع الزراعة التلوث واستيراد البذور

وتشمل قائمة الموقوفين على غرار سمير بالطيب الذي شغل منصب وزير الزراعة بين 2016 و2020، مستشارا بديوانه مكلفا بالحوكمة وثلاثة مسؤولين آخرين في لجنة فتح العروض ووكيل الشركة المنتفعة بالصفقة.

ويؤكد الخبراء أن قطاع الزراعة تضرر بشكل فادح من ظاهرة الفساد التي تنخر اقتصاد البلاد وتكلفها الكثير من الخسائر، ويشمل الفساد بصفة خاصة توريد البذور والأسمدة من الخارج، واحتكار مادة الحبوب، وعدم التقيد بالإجراءات الصحية في المناطق السقوية المعرضة للتلوث.

وتتعالى أصوات المزارعين بين فترة وأخرى لمطالبة الحكومة بإنقاذ القطاع وإيلائهم المزيد من الدعم في ظل ما يواجهونه من صعوبات، حيث أنهم الحلقة الأضعف التي تدفع فاتورة استشراء الفساد في القطاع.

ويشكل غياب الأسمدة، التي تساعد في رفع الإنتاجية والعائد، فضلا عن ارتفاع كلفة الري مع تقلص منسوب المياه المخصص للأراضي الزراعية، أبرز المشاكل التي يعاني منها المزارعون.

ورغم تراجع الاهتمام بقطاع الزراعة، فهو برأي خبراء الحل للنهوض بالاقتصاد منذ اندلاع ثورة يناير 2011، إلا أن الفساد يشكل عائقا حقيقيا لتطوره.

ويساهم القطاع الزراعي بحوالي 10 في المئة من الناتج الداخلي الخام، ويمثل 10 في المئة في الصادرات التونسية، ويستقطب 8 في المئة من جملة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، و14 في المئة من اليد العاملة النشيطة.

ويؤمن موارد رزق لأكثر من 570 ألف عامل فلاحي وبحار. ورغم هذه الأرقام الإيجابية التي يحققها القطاع، فإنه يعاني من تهميش كبير من طرف الدولة، وحسب استنتاج المتابعين يعد ضحية أخرى للفساد المستشري في البلاد.

وفي أغسطس الماضي دعا الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (اتحاد المزارعين)، إلى فتح ملفات الفساد في قطاع الزراعة وخاصة في منظومة الأعلاف غير المحوكمة.

وأكد الاتحاد في بيان له أن "وزارتي الزراعة والتجارة تتحملان وحدهما المسؤولية كاملة في عدم تأمين حاجات المزارعين من الأعلاف المدعمة وغضّ الطرف عن مراقبة عمليات توزيعها بشكل جادّ وفعّال وتستّرهما على نشاط الأسواق الموازية وعلى تصرفات الدخلاء والمضاربين".

كما أبدى الاتحاد توجسه من "تفاقم متاعب المزارعين بسبب الارتفاع الجنوني في كلفة المستلزمات والمدخلات وجشع لوبيات السوق وعدم وجود سياسة سعرية مجزية وانعدام آليات الإحاطة والدعم وتواتر الجوائح الطبيعية".

وجدد دعوته إلى التراجع فورا عن الزيادة الجائرة في أسعار الأسمدة.

ويرى خبراء الاقتصاد أنه رغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة إلا أنها غير كافية حيث ما يزال الفساد متغولا في القطاع، ما جعله ينعكس سلبا على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

واعتبر الخبير الاقتصادي رضا بن محمد في حديثه لـ"العرب" أن "الزراعة هي أكبر بؤرة للفساد في تونس وذلك من خلال احتكار الأدوية والبذور والأسمدة، أو استيراد الآلاف من الأطنان رغم توفر المنتوج كما حصل في فترة الوزير بالطيب"، حسب تعبيره.

وتابع "لم يعد لدى المزارع ثقة في المسؤول، كما المسؤول أيضا". وأشار إلى ضرورة فتح تحقيق في الإدارات الجهوية التابعة للقطاع والمورطة في الفساد، حسب تقديره.

وبالنسبة إلى خبراء آخرين فإن أقسى مظاهر الفساد تتجلى في عدم مبالاة الحكومة لتداعيات التلوث على المناطق الزراعية السقوية أو في ظل تكلفة الري الباهظة.

وسبق أن أوضحت دراسة محلية خاصة بتشخيص وضعية المناطق السقوية في تونس، أن الفارق شاسع بين تسعيرة مياه الري المعمول بها وتكلفة المياه، وهو فارق أثر سلبا على البنية التحتية للمناطق السقوية وبصفة خاصة شبكة الري في ظل عدم توفر الموارد المالية الكافية للقيام بعمليات الصيانة المطلوبة، مما قاد في النهاية إلى التآكل السريع للمناطق السقوية.

ولفت عادل الهنتاتي الخبير الدولي في البيئة والتنمية المستدامة في حديثه لـ"العرب" إلى أن الفساد انعكس حين وقع توريد القمح المسرطن في الصائفة الماضية، فيما لم يقع تقييمه كما ينبغي.

وأشار الهنتاتي إلى عدم وجود سياسة زراعية واضحة الأمر الذي فاقم مثل هذه المشاكل.

ورأى أن من أخطر مشاكل القطاع هو استيراد البذور والأسمدة لإنتاج زراعي محلي.

ويواجه المزارعون في تونس صعوبات ناجمة عن النقص في التزود بالأسمدة خاصة مادة "دي.أي.بي" مما يعيق انطلاق موسم الزراعات الكبرى في كل سنة في مناطق سقوية مثل جندوبة (الشمال الغربي). وإضافة إلى ذلك يشكل التلوث تحديا حقيقيا لحماية المنتجات الزراعية خاصة في ظل ضعف الرقابة ومحدودية الإمكانيات.

وشرح الهنتاتي بالقول "هناك تركز كبير للأجسام الكيميائية المضرة بصحة الإنسان في المناطق السقوية التي من تعاني التلوث".

وعلّق "وسائل التغذية غير صحية وهو شكل من أشكال الفساد أيضا".

وكان القطاع الزراعي قد تضرر في السنوات الأخيرة مع انتشار أمراض مثل "سوسة النخيل" ومرض اللسان الأزرق الذي تسبب في خسارة كبيرة في قطاع المواشي، على غرار التداعيات الوخيمة لظاهرة الفساد.

وأحصى تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (حكومية) سنة 2018 حوالي 509 ملفات فساد في قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وكشف التقرير الذي نقلته وكالة الأنباء الرسمية حينها عن إحالة العديد من هذه الملفات على أنظار القضاء تعلقت بهياكل ومؤسسات مهنية تابعة للقطاع.

ومن بين هذه الملفات أورد التقرير شبهة فساد في إسناد منحة الحليب المجفف بالمجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان تمثلت في مخالفة التراتيب القانونية الجاري بها العمل في تحديد قيمة منحة تجفيف الحليب.

حوار استراتيجي جديد بين مصر والولايات المتحدة لهندسة العلاقات الثنائية

القاهرة – توجه وزير الخارجية المصري سامح شكري والوفد المرافق له إلى واشنطن للمشاركة في جولة جديدة من الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يومي الاثنين والثلاثاء، والتفاهم حول هندسة العلاقات ورسم معالم واضحة لها الفترة المقبلة.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب" إن هذه الجولة مهمة باعتبارها الأولى التي تعقد في عهد إدارة الرئيس جو بايدن، وتم الإعداد لها جيدا منذ اللقاء الذي عقده شكري مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، حيث جرى الاتفاق على التحضير الجيد لهذه الجولة.

وأكدت المصادر أن الوفد المصري ذهب إلى واشنطن وفي جعبته تقدم ظاهر في ملف حقوق الإنسان الذي يمثل منغصا لبايدن في إدارة علاقته مع الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث رفع الأخير حالة الطوارئ في مصر منذ نحو أسبوعين، ودشن قبلها ما يعرف بـ"الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"، وأفرج عن عدد من المعتقلين السياسيين، وبدأت عناصر من المعارضة تظهر في بعض وسائل الإعلام بمصر.

وكشفت المصادر ذاتها أن هذه الخطوات غير كافية بنظر واشنطن، وجاءت نتيجة مطالب أميركية متكررة ترى ضرورة في تحسن حقيقي لأوضاع الحريات حملها مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان خلال زيارته إلى القاهرة في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي ضمن رزمة مطالب للحفاظ على وتيرة جيدة من العلاقات بين البلدين.

وأعلنت واشنطن في سبتمبر الماضي حجب 130 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر إلى أن تتخذ خطوات إيجابية محددة تتعلق بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وهو ما قابلته القاهرة بتجاهل أوحى بأن هذه الطريقة لن تجدي معها.

وتحاول القاهرة تحسين سجلها في مجال الحريات وحقوق الإنسان على طريقتها التي لا تحصره في الملف السياسي وتبدو غير متجاوبة بشكل كامل مع الضغوط الأميركية، مستفيدة من رغبة بايدن في الاعتماد عليها كحليف بمنطقة الشرق الأوسط.

وتعهدت إدارة الرئيس جو بايدن بأن يكون ملف حقوق الإنسان محورا مهما في سياسته الخارجية، ويضغط المدافعون عن هذا الملف لإبداء نهج أشد مع نظام الرئيس السيسي لتغيير تعامله في مجال الحريات عموما على الرغم من تحسن العلاقات معه بعد وساطة ناجحة قامت بها إدارته لوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في مايو الماضي.

وقال عبدالرؤوف الريدي سفير مصر الأسبق في واشنطن لـ"العرب" إن ميزة الحوارات الاستراتيجية أنها تؤسس لعلاقة قائمة على المكاشفة والمصارحة وتبادل الرؤى والأفكار بشكل يحقق مصالح البلدين، وتتكفل بإزالة الشوائب العالقة بين الجانبين، بعد أن وصلا إلى مرحلة من عدم الاستغناء عن بعضهما.

وأشار إلى أن الوفد المصري ذهب إلى واشنطن وهو مدرك لمدى قناعة إدارة بايدن بحتمية أن تكون العلاقة مع القاهرة أكثر قوة لارتباط ذلك بمصالح مشتركة، لأن مصر تمتلك أوراقا عدة بالمنطقة ولن يشكل ملف حقوق الإنسان عائقا لتكون علاقة البلدين مؤسسية ولا تتأرجح بسبب الخلاف في أي ملف.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الوزير أنتوني بلينكن سيستقبل شكري والوفد المرافق له يومي الثامن والتاسع من نوفمبر الجاري بهدف عقد الحوار الاستراتيجي بين البلدين كفرصة للنهوض بجميع مجالات التعاون.

ويشير عقد هذه الجولة من الحوار في هذه الأجواء إلى أن إدارة بايدن قطعت شوطا في التفاهم مع القاهرة وعلى استعداد للتعاون والتنسيق معها في العديد من القضايا الإقليمية التي تلبي لكل طرف جانبا أساسيا من أهدافه.

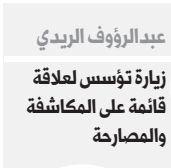

عبدالرؤوف الريدي

زيارة تؤسس لعلاقة قائمة على المكاشفة والمصارحة

عمرو عبدالعاطي

جولة الحوار ستنجح في تجاوز الخلافات الجوهرية

وتسعى الولايات المتحدة لعدم التفريط في الاعتماد على القاهرة كقوة إقليمية مهمة يمكن التفاهم معها وتحقيق شراكة متينة بينها وإسرائيل، وهو ما تتكفل به الجولة الجديدة من الحوار الاستراتيجي في واشنطن، وتستكمل ما بدأه سوليفان خلال زيارته إلى القاهرة بشأن القضايا الرئيسية التي تضمن تحقيق المصالح المشتركة.

ومن المقرر خلال الحوار مناقشة ملفات دولية وإقليمية مشتركة، وحقوق الإنسان، والتعاون الثنائي في القضايا الاقتصادية والقضائية والأمنية والتعليمية والثقافية.

ويلتقي شكري عددا من مسؤولي الإدارة الأميركية، ويجري اجتماعات مع أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ، ويعقد لقاءات مع عدد من مراكز البحث والفكر.

وأكدت الخارجية الأميركية أن مصر شريك حيوي للولايات المتحدة، معربة عن التزامها بتقوية الشراكة بين البلدين المستمرة منذ أربعين عامًا.

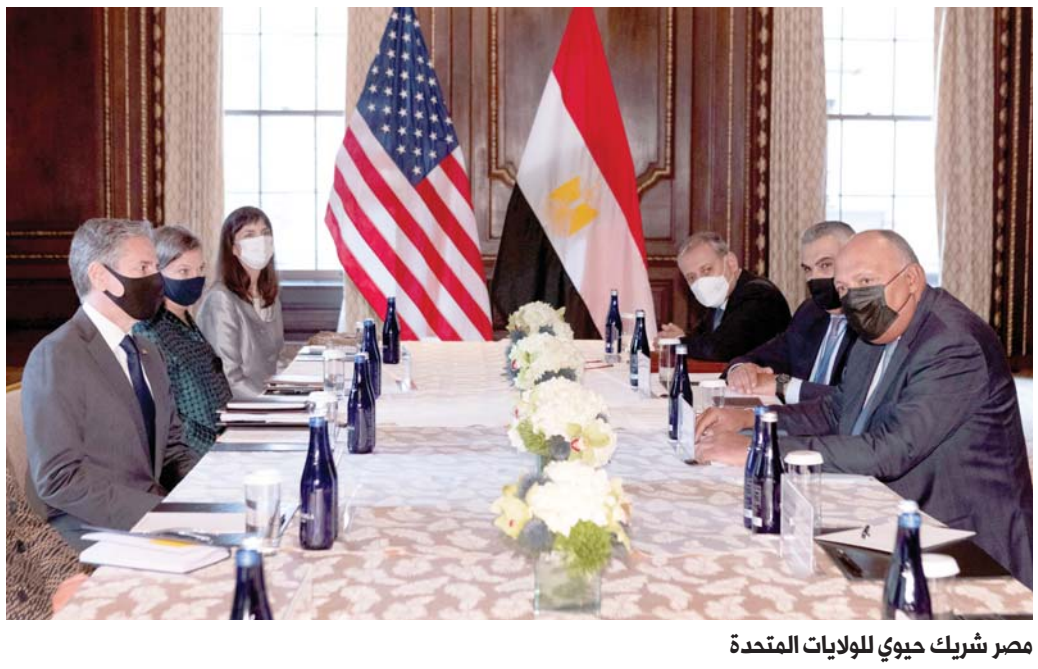

مصر شريك حيوي للولايات المتحدة

وأوضح الباحث المصري المتخصص في الشؤون الأميركية عمرو عبدالعاطي أن هذه الجولة من الحوار تعكس وصول العلاقة بين الطرفين إلى مرحلة متقدمة من التحالف، لأن واشنطن لا تعقد مثل هذه اللقاءات إلا مع ممثلي الدول التي تربطها بها علاقات قوية على مستوى المؤسسات وليس الأشخاص.

وأضاف لـ"العرب" أن واشنطن تواجه تحديات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، وفي مرحلة إعادة ترتيب علاقاتها بالإقليم، وتبحث عن حلفاء يحققون لها مصالحها بناء على الرؤى المشتركة، ووجدت أهمية في تقوية علاقاتها بالقاهرة لهذا الغرض، وهو ما يحقق للطرفين ما يريدان ويجعلهما أكثر تقاربا وتفاهما من أي وقت مضى.

ولدى إدارة بايدن قناعة بتقليل انخراطها في صراعات الشرق الأوسط وتبحث عن شركاء أقوياء للوقوف في وجه قوى أخرى مناهضة لمصالحها مثل تركيا وإيران، وتبحث عن توازن صلب ضد القوى المعارضة لها.

وتجد في مصر بقوتها المادية ونفوذها المعنوي ما يمكن أن يحقق لها هذا الغرض بحكم دورها الحيوي للمساعدة في إطفاء بعض النيران في منطقة الشرق الأوسط.

وتوقع عمرو عبدالعاطي في تصريح لـ"العرب" أن تنجح جولة الحوار في تجاوز خلافات جوهرية بين البلدين بعد تعليق واشنطن سابقا لجزء من المساعدات المقدمة للقاهرة وربطها بتحسين ملف حقوق الإنسان، ومع إلغاء حالة الطوارئ تكون القاهرة مهدت الأجواء لجولة هادئة ومثمرة، ونجحت في أن تكون علاقتها بواشنطن قائمة على التعامل بين المؤسسات وليس الأشخاص.